

Distr.: General  
5 December 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

١٣-٤ شباط/فبراير ٢٠١٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية  
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية  
العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في  
التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من مؤتمر قيادة الرهبان الدومينيكانيين، وهو منظمة غير حكومية  
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.5/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



## بيان

قال ألبرت أينشتاين ذات مرة إن المشاكل لا يمكن حلها بنفس مستوى الإدراك الذي خلقها. وتبدو هذه النصيحة جديرة بالملاحظة في سياق النظر في الموضوع ذي الأولوية للدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، وهو: "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر". إن مناقشة هذا الموضوع ونحن بصدد الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية والذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة هو أمر ذو دلالة بالغة. فما من توقيت أفضل من هذا للنظر بوضوح وشفافية في هذا الموضوع من منظور يُسَلَّم فيه بأن نهج العمل كالمعتاد غير كاف على الإطلاق وبأن له نصيباً كبيراً من المسؤولية عن هشاشة الأوضاع في عالمنا اليوم.

## استيحاء المُثُل من قِيَمنا الأساسية الملهمّة

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، بذل القائمون على صياغة ميثاق الأمم المتحدة كل ما في وسعهم لكي "[يؤكدوا] من جديد [الإيمان] بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"، ولكي "[تستخدم] الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها". وفي الفصل التاسع من الميثاق الذي يتناول التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، يُعترف بأن هئية دواعي الاستقرار والرفاهية أمرٌ ضروري لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم، مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها (المادة ٥٥). وها قد مرت سبعون سنة وعالمنا اليوم يشهد من أوجه عدم المساواة ما لم يره منذ الحرب العالمية الثانية والأمن العالمي يتهدهده بشدة ما ينجم عن ذلك من نزاعات تنشب داخل الأمم وفيما بينها. وعلاوة على ذلك، لا تزال ظاهرة تغير المناخ العالمي والهشاشة التي تعتري الكوكب مسألتين تخلفان آثاراً سلبية بعيدة المدى على الأمن الغذائي العالمي ومشكلة توافر المياه وعلى التزوح الجماعي للسكان من المناطق التي لم يعد البقاء فيها ممكناً. فكيف لنا إذن أن نعيد النظر في التنمية الاجتماعية وأن نعززها، في سياق هذا المسار الذي يتجه فيما يبدو نحو التدمير الذاتي؟

## هل أحدثت العشرون عاماً الماضية تغييراً؟

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، أقر زعماء العالم بمسؤوليتهم عن التصدي للمشاكل الاجتماعية العميقة، ولا سيما مشاكل الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، وعن معالجة أسبابها الجذرية والهيكلية على السواء.

وسلّموا أيضاً بأن العدالة والتنمية الاجتماعيتين، لئن كانتا مطلبين لا غنى عنهما لتحقيق وصون السلام والأمن داخل الأمم وفيما بينها، فلا سبيل إلى بلوغهما دون أن يسود السلام والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. واعترف الزعماء الذين اعتمدوا إعلان كوبنهاغن بنصّ ميثاق الأمم المتحدة على هذا الترابط الجوهرى وسلطوا الضوء على الترابط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وعلى علاقة التآزر القائمة بينها.

وبعد مضي عشرين عاماً، هناك حاجة ماسة إلى هذه الرؤية المتكاملة. فلا يزال انعدام المساواة يهدد النمو الاقتصادي وجهود الحدّ من الفقر ويعطل إحراز تقدم في مجالات التعليم والصحة والتغذية، مما يقوض القدرات البشرية الأساسية اللازم توافرها لعيش حياة طيبة. ويحدّ انعدام المساواة من فرص الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويشعل فتيل النزاعات ويزعزع استقرار المجتمعات في جميع أنحاء العالم. ويشير "التقرير العالمي للحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: إرساء الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية"، الصادر عن منظمة العمل الدولية، إلى أن نسبة ٢ في المائة فقط من سكان العالم تتمتع بفرص الوصول إلى أنظمة الضمان الاجتماعي الشاملة، في حين تبلغ نسبة المشمولين جزئياً بالحماية أو غير المشمولين بالحماية على الإطلاق ٧٣ في المائة. وعدم القدرة على الوصول إلى الحماية الاجتماعية تعتبره منظمة العمل الدولية عقبة كبرى أمام مزيد من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. ونحن نتفق مع الاستنتاج القائل بأن الحماية الاجتماعية، ولا سيما أروضيات الحماية الاجتماعية، ضرورية لتحقيق الانتعاش والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، ويجب أن تكون جزءاً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أهداف التنمية المستدامة: تغيير سطحي أم تحول حقيقي؟

في تموز/يوليه ٢٠١٤، أعلن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة نتائج عملية طويلة من المشاورات والمفاوضات أفضت إلى تحديد ١٧ هدفاً من الأهداف ذات النطاق العالمي التي تحتل الاستدامة محل الصدارة فيها. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ستعتمد الجمعية العامة أهداف التنمية المستدامة هذه كجزء من خطتها للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويشور الجدل بشأن هذه الخطة التي لا يُعرف بعد إلى أي مدى ستكون خطة تحويلية حقاً. إن تحقيق تنمية اجتماعية شاملة يقتضي منا إحداث تغيير حقيقي في الأذهان والقلوب يمكننا من الرؤية من منظور أولئك الذين كانوا وما زالوا في الجانب الخفي المظلم من نماذج التنمية. وإعادة التفكير في التنمية الاجتماعية من هذا المنظور يعني الاعتراف بأن النهج القائم على استخدام الوقود الأحفوري وتحقيق

الربح الذي هو القاعدة السائدة لم يعد مقبولا لأنه، وإن عمل لصالح البعض كما هو واضح، لم يعد قادراً على تلبية الاحتياجات الأساسية للغالبية العظمى من سكان العالم. ويُضاف إلى ذلك أن اتباع نهج العمل كالمعتاد هذا ينال من مقومات بقاء كوكب الأرض إلى الحد الذي جعل الكثيرين يعتقدون أن الكوكب بلغ نقطة حرجية.

وفي إعلان كوبنهاغن الصادر عام ١٩٩٥، اعترف الزعماء ”بأن الناس هم مدار اهتماماتنا بالتنمية المستدامة وبأن من حقهم أن ينعموا بحياتهم أصحاب منتجين على وفاق مع البيئة“. والملاحظ أن هذا البيان يتسم بطابع أكثر إلحاحاً في عام ٢٠١٥. فقد أوضح الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره أننا مسؤولون عن التحولات الخطيرة في الأنماط المناخية العالمية وأن الحد من انبعاثات الكربون هو صلب المسألة. وما يترتب على ذلك من تخريب للأراضي واستنفاد للموارد، بما فيها المياه، وتدمير للمنازل وإهدار لسبل العيش يتعارض بوضوح مع إيماننا بأن الناس هم محور التنمية. وتشير الدراسات إلى أن حوالي ٢٥٠ مليون شخص، في أفريقيا وحدها، سيعانون من نقص المياه بحلول عام ٢٠٢٠. وبالتالي، سوف يقاس اهتمامنا بالناس في نهاية الأمر باستعدادنا للالتزام بالحد من انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي. ولربما يكون تجاهل الصلة التي تربط بين التنمية البشرية وصحة الكوكب من أكبر الحماقات التي تُرتكب في وقتنا الحاضر. وبمعنى آخر، قد تكون هذه النقطة هي أخطر تحدٍّ يعترض جهودنا الرامية لإعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها.

ما المطلوب منا؟

وصف البابا الراحل يوحنا بولس الثاني التضامن بأنه عزم متواصل على الالتزام بتحقيق المنفعة العامة، لأن كل واحدٍ منا هو في الواقع مسؤولٌ عنا جميعاً. ولذلك تقتضي إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها بحثاً شفافاً لمدى استعداد هذه اللجنة وجميع الدول الأعضاء للتخلي عن نهج العمل كالمعتاد وللاعترااف بإنسانيتنا المشتركة. فالفقر يضيرنا جميعاً في نهاية المطاف، شأنه في ذلك شأن تغير المناخ في العالم. والفقر وتغير المناخ كلاهما عامل محرك يفرضي إلى انعدام الأمن واندلاع النزاعات المسلحة على الصعيد العالمي. ولكن العالم يمتلك الموارد المالية وغير المالية والخبرات اللازمة لإحداث تغيير تحويلي في حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال اليوم وإحياء أمل الأجيال المقبلة في العيش في كوكب مزدهر. فما الذي يمنعنا إذن من فعل ذلك؟

## توصيات

في الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية العشرين لصدور إعلان كوبنهاغن، يتقدم الرهبان والراهبات الدومينيكانيون، الممثلون فيما يزيد على ١٠٠ بلد والعاملون مع أشد أفراد المجتمع ضعفاً، بكل احترام بالتوصيات التالية التي نرى أنها، إذا أُخذت على محمل الجد ونُفذت في الوقت الملائم، ستقدم مساهمة غير مسبوقة لتحسين آفاق مصيرنا المشترك وتحقيق صحة الكوكب:

(أ) اعتماد أراضيات، تُحدّد على الصعيد الوطني، لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، كوسيلة لتمكين الناس من خلال تزويدهم بالضروريات الأساسية للحياة، وتوظيف الاستثمارات اللازمة في الهياكل الأساسية لكي تزدهر الحماية الاجتماعية؛

(ب) العمل، تمثيلاً مع إعلان كوبنهاغن والتزامه الواضح بجعل الناس محور التنمية، على تحويل جزء من الإنفاق العسكري العالمي إلى برامج تدعم الحياة وتمكين الناس. وقد أعلن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام أن الإنفاق العسكري العالمي بلغ في عام ٢٠١٣ وحده ما قدره ١ ٧٣٩ بليون دولار في حين بلغت ميزانية الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يعادل ١٥٢ ٥ مليون دولار. وفيما نحن عاكفون على إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وعلى تعزيزها، علينا أن نتساءل عما إذا كانت شعوب العالم قد أصبحت أفضل حالاً بإنفاقها هذه المبالغ الهائلة على تطوير أسلحة الدمار؛

(ج) اعتماد ضريبة على المعاملات المالية لتلبية الحاجة الملحة إلى إيجاد سبل ابتكارية من أجل تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونحن واثقون أن المشاركين في الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية سينهضون بدور قيادي حاسم وسيمضون قدماً في مسار يحقق الصالح المشترك لهذا الكوكب وسكانه.

---

ملاحظة: هذا البيان تؤيده المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جمعية السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة مريم العذراء، وراهبات مارينول سانت دومينيك، والحركة الدولية الكاثوليكية للسلم "باكس كريستي"، ومؤسسة القلب المقدس الدينية للسيدة مريم، ورابطة راهبات المحبة.